أسس الحكم الشوري الموسع في الإسلام

(الحلقة الخامسة عشرة)

2.5) البشرية، آو أمة الأمم مجتمع مفتوح

ورد النّصّ المؤسس لهذا المفهوم في الآية 13 من سورة الحجرات:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾

هذا خطاب تواصلي عام موجه للبشرية قاطبة من أجل التعارف، والتوادد، والتعاون على الخير، والإصلاح في الأرض.

و لاشتراك الجميع في الأب الواحد: آدم، فلا فضل لأحد من بني آدم على آخر سوى على هذا المحك الأخلاقي الموضوعي: التقوى.

وهو ما تشهد له نصوص أخرى:

﴿ يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٣٠ ﴾ آل عمران: ٣٠.

﴿ لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ١٢٣ ﴾ النساء: ١٢٣

فالعدل مطلق، ومعيار السلوك أخلاقي صرف.

فكُلّ الأفراد، وعلى تنوع أعراقهم، واختلاف ألوانهم وألسنتهم، مُطالبين بأنْ يسعوا جاهدين للتعرف على بعضهم البعض، وأن يتعاونوا فيما بينهم وفي شد أزر بعضهم البعض متى حلت بأحدهم محنة أو كارثة طبيعية، وأن تكون يدهم واحدة على الظالم إلى أن يكف، وليس في قطع الوصال بينهم وإهلاك أنفسهم بالحروب التي لا تنتهي.

فلسلوك الأفراد في الإسلام أسبقية في الاعتبار على انتمائهم الديني.

ولا يخفى أنَّ أي أمة، تَحتقر مواطنيها أو تنتهك بانتظام نظامها القانوني، لن تستطيع بحال بناء مجتمع عادل.

فنحن هنا بإزاء مجتمع أخلاقي بشكل شرعي بالإضافة إلى كونه عادلاً في الواقع.

ملاحظة:

لسلامة الأفراد، وديمومة الأسر، ورفاهية المجتمع أسبقيةٌ في الاعتبار، في الأنموذج الإرشادي المجتمعي الإسلامي، على أيّ اعتبارات أخرى سياسية كانت أو اقتصادية.

2.6) الدولة

يؤسس لقيام الدولة في الإسلام العديد مِنْ النصوص القرآنيةِ، وممارسةِ النبي ﷺ نفسه في المدينة.

قلت:

تشكل هذه الركائز الستة: الفرد الفطري، والأسرة الطبيعية، والأمة، والمجتمع المفتوح، والدولة، نظاماً مغلقا، بالمعنى الرياضياتي لأننا لم نفترض أيّ شيء، ولا سلمنا بأي شيء من عندنا، خارج النصوص القرآنية المؤسسة الواضحة الدلالة والمعنى.

فهذه المجموعةِ مِنْ المسلمات القرآنية تمثل الإطارَ النظريَ لبناء مجتمع أخلاقي عالمي، حيث: الله ﷻ في كل مكان، والإنسان مركز كُلّ نِقاش.

هذا الإطار النظري هو ما سنصطلح على تسميته ب "الأنموذج الإرشادي المجتمعي الإسلامي".

وواضح أنه مفتوح جدلياً على الإنسانية جمعاء يُخاطبها باستمرار.

وككُلّ أنموذج إرشادي، الذي يمكن أن يتأسس إما على رؤية دينية، أو فلسفية، فهو يُمثّلُ رؤية المسلمين للعالم حولهم.

وما يميز الأنموذج الإرشادي الإسلامي هو انفتاحه على كل النماذج الإرشادية الأخرى، باعتبارها أطراف حوار دائم.

فالأنموذج الإرشادي الإسلامي، هو بمثابة الكون، أو كل ما هنالك، بالمعنى الرياضياتي، لأنه يشمل بجدله وخطابه كل النماذج الإرشادية التي تطورت في الماضي أو الحاضر أو ستتطور في المستقبل، حال؛

أ) الأنموذج الإرشادي الصيني، وهو اجتماعي النزعة أسسه كونفوشيوس (551ق.م. – 479 ق.م.) ،

ب) والأنموذج الإرشادي الغربي وهو فلسفي النزعة أسسه سقراط (470 ق.م. – 399 ق.م.) 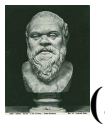 ، وتلميذه أفلاطون (428 ق.م – 348 ق.م.) 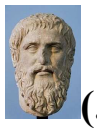 وتلميذ الأخير أرسطو (384 ق.م. – 322 ق.م.) ، وتلامذة هؤلاء،

ت) والأنموذج الإرشادي الياباني وهو وثني النزعة يتأسس على تأليه الطبيعة والأسلاف، ويسمى هذا الدين: الشينتو، ويعني: الطريق إلى الآلهة ،

ث) والأنموذج الإرشادي الهندوسي وهو وثني النزعة يتأسس على الهندوسية، أو البرهمية. وهي ديانة وثنية تجمع بين القيم الروحية والخلقية والمبادئ القانونية والتنظيمية. فما من عمل وما من ظاهرة إلا ويمثلها إله في هذه الديانة الوثنية.

فكل هذه النماذج بشركها الواضح تقع مع ذلك، على نفس المسافةِ الجدليةِ مِنْ الأنموذج الإرشادي الإسلامي، لأنه مطالب بحوارها والتعارف معها.

قلت:

يستعمل الأنموذج الإرشادي الإسلامي الشورى الموسعة كنمط سياسي للحكم، لأنها صمام أمان ضد الاستبداد السياسي، ورادعة للرجال أو للمؤسساتِ، في ادعاء النيابة عن الله!، أو كونهم ظله!، على ما تجرأ بعضهم بالادعاء قديما وحديثاً، لجهلهم بالإسلام.

فتبني الشورى الموسعة يعني بأن: الله هو الله وبأن الإنسان هو الإنسان، وهو ما يفصل فصلاً باتا ما بين الله والعباد، ولا يجعل دوائرهما تتداخل أو تتقاطع.

والنتيجة العملية لهذا الفصل هو أنّ الحكوماتِ والممثلين مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام المجتمع الذي اختارهم أو نصبهم.

ومن هذا المنطلق، فالذي يضمن ويحفظ جماع الأمة في الإسلام، هو وعي أفراد المجتمع بمتطلبات دينهم، وحرصهم على تطبيق مبادئه في حياتهم.

فهم حراس النظرية الفعليون، الضامنين لحرية العبادة، والمسؤولين أمام الله، المأمورين بتطبيق أوامره واجتناب نواهيه، وليس ولي الأمر، أي كان شكله أو نوعه، أو أي مسؤول منتخب، ماداموا جميعاً عرضة للإصابة بسعار الاستبداد، والاستقواء على الشريعة، كما تشهد بتجاوزاتهم وقائع تاريخ الإسلام قديماً وحديثا.

لذلك، توجب في المطلق على الأمة المخرجة للناس إخراجاً، متى تمكنت في الأرض، أن تجعل من الاستبداد "مجنون مسكن" في ديار الإسلام.

لاحظ، أن أيّ "ديمقراطية" تتبنى الشعار المبتذل: حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب، تعتبر قريبة جدلياً من الشورى الإسلامية من حيث المبدأ، وإن كانت المنطلقات التأسيسية ومبادئ الحاكمية في كلا النظامين مختلفة كما لا يخفى.

فالداعي إلى التواصل مع الديمقراطيين قبل غيرهم، هو كونهم:

أ) يعترفون بحق المخالف في الاختلاف، وهو مبدأ أساسي في الإسلام،
ب) وبأن المحكومين أحرار لهم مؤسسات ومنابر يعبرون فيها عن آرائهم، ولا يحملون على رأي حاكم مستبد حملاً بالإكراه.

لاحظ أن الإجماع في مجتمع مفتوح متعدد الأعراق، والديانات،...إلخ.، قلما يتحقق بسهولة في أيّ قضية في الواقع.

وهنا تبرز أهمية الحوار، والتنشئة عليه، كمخرج وحيد، إلى درجة اعتباره مرغوباً فيه لذاته، لما يفتحه من سبل لبلوغ الغايات من أقصر الطرق وبأقل كلفة اجتماعية.

وتلعب الوصية الحادية عشرة، لوقوفها ضد الإلزامات والإكراهات التي لا تتماشى مع القوانين المعمول بها صمام أمان، لا غنى عنه، في هذا المجال.

وهو ما يعمل بدوره على تشجيع إبداء الرأي في الوعود السياسية من طرف المواطنين دون خوف أو وجل، ومناقشة ما يمكن تحقيقه منها في العاجل أو الآجل وما يستحيل ويجب إلغاؤه من الاعتبار.

فالحوار يتفادى مخاطرَ الثوراتِ الاجتماعية التي لا يمكن السيطرة عليها.

قلت:

وبما أن أمة الأمم، مكونة من جماعات مختلفة، اختارت طواعية أن تعيش معاً من أجل رفاهية الكل، فهذا لا يَجِبُ أنْ يَنْسينا بأنّ المبادئ الأساسيةِ مثل، "الحرية"، و"الإرادة الحرّة"، و"الاختيار الحرّ" ,... الخ. ، قدْ تعْني في الحقيقة أشياءَ مختلفة لأعضائها المختلفين.

هذا الخلف المنطقي لا يعد عائقاً في ذاته، لأنه يَسْمحْ للأمة على الأقل، بأن تتَقَدُّم للأمام، وإن بخطى بطيئة، بدل اعتناق مسلمات كونية خاطئة، تحجر على الفكر وتسجنه بداخلها.

الفساد الطارئ لا مفر منه

بما أن كُلّ التركيبات الاجتماعية الحضارية، معرضة للفسادَ، طال الزمن أم قصر، فالمشكلة لا تَكمن في بناء أمة أو مجتمعَ مثاليَ في حد ذاته، لكن في منعه، متى تم بناؤه، مِنْ السقوط في الفساد، في جيلٍ واحد أو اثنين، خصوصاً ونحن نعرف أن ما من مجتمع شوري أو ديمقراطي سَيَكُون محصنا مِنْ مثل هذا المصير القاتل، مادامت هذه المجتمعاتِ، بمبادئِها السامية والثقة التي يضعونها في كُلّ الأفراد، تظل معرضة لمثل هذه الاحتمالات بدرجة كبيرة.

ويكفي التَذّكير أن ثلاثة خلفاء راشدين اغتيلوا في أقل مِنْ ثلاثة عقود {مِنْ 11 هـ/632 م إلى 40 هـ/ 660 م}، بسبب من هذه الثقة المفرطة.

ويسهل علينا اليوم بسبب بعدنا التاريخي، تفسير هذه التجربةِ المبكّرةِ بموضوعية أكبر، بمُلاحَظة أن الأفراد الذين حكمهم الخلفاء الثلاثة كَانوا متحوّلين جدّدَ إلى الإسلام، لم يهضموا بعد تعاليمه ولا تمثلوها حق تمثلها، خصوصاً وأن غالبيتهم خارجون لتوهم من حكم ملوكِ فارس وأباطرةِ الرومان الاستبداديين، الذين لَمْ يُتردّد بعضهم في تَأليه نفسه وتكريس المعابدَ والأيقوناتَ لمجدِه الخاص حال قياصرة الرومان.

واستناداً إلى هذه التجربةِ التاريخية، فمن المنتظر في أيّ مجتمع متعدد الأعراق والاعتقادات، الحابل بالمنافسات والصراعات، أن يتعرض النظام السياسي القائم لهزات، بغض النّظر عمن يَحْكمُهم، ما لم يتنبه حراس النظرية لمثل هذه الفورات الطبيعية ويستبقون الأحداث.

وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

بما أن قِيَم واعتقادات المواطنين يكتسبونها طبيعياً في محاضن المجتمع: الأسرة، المدرسة، مواقع العمل، الجامعات، المعابد،...إلخ.، وباقي المؤسساتِ السياسيةِ والاجتماعية الكبيرةِ والصغيرةِ، فعاجلاً أم آجلاً، سيواجه السياسيون معضلةِ اتخاذ قرارات صعبة.

وفي مثل هذه الظروف فالنيّة الحسنة لوحدها، لن تضمن قط مستوى الإجماع السياسي المطلوب لضمان الممثلِ الجيدِ أو المسير الكفء، أو الحاكمِ المسؤول القادر على فرْض إصلاحات اجتماعية عريضةِ، خصوصاً في أوقاتِ الأزمات الاجتماعيةِ أو الاقتصاديةِ، حيث سيتعامل السياسيون مع مواطنين غاضبين ومتشنجين، يصعب التوقع بتصرفاتهم، ولَيس مع النماذج النظريةِ.

انتهى وتليه الحلقة 16